أبنية فُعْلى وفَعْلى وفِعْلى

دراسة تصريفية مقارنة

د/ سامح إبراهيم الصباغ

مدرس اللغويات في جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بإيتاي البارود

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق ، وحبيب الحق ، إمام الأنبياء ، وسيد المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين ، وبعد :

فقد بذل الصرفيون جهودا مضنية في جمع الأبنية ، وبيان أحكامها، وطرائق استعمالاتها. ومن الأبنية التي يكثر في الكلام دورانها ، وتتشابه في بنائها، وتتنوع في أحكامها أبنية : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى ، فالأبنية الثلاثة تتفق في تركيبها من ثلاثة أصول ثم ألف زائدة ، وتتفق أيضا في هيئتها ، أي في حركاتها وسكناتها ما عدا حركة الفاء ، ومع هذا الاتفاق في التركيب والتشابه في الوزن ؛ فبينها اختلاف في أوجه استعمالاتها ، فمنها ما يستعمل صفة ومصدرا واسم عين وجمعا ، ومنها ما خالف في الجمعية ، كما أنها تختلف في نوع الألف ، فمنها ما ألفه للتأنيث ، ومنها ما تدور ألفه بين التأنيث والإلحاق ، ونتيجة لذلك كان ثمة خلاف بين هذه الأبنية في بعض الأحكام التصريفية .

وقد قصدت في هذا البحث دراسة هذه الأبنية الثلاثة دراسة تصريفية مقارنة لبيان أوجه استعمالاتها ، ونوع الألف في كل منها ، وبيان ما اختلفت فيه من أحكام تصريفية .

وفي سبيل ذلك قسمت البحث ستة مباحث ، تسبقها مقدمة ، وتعقبها خاتمة ، وذلك على النحو الآتي :

المقدمة : وفيها سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

المبحث الأول : أنواع : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .

المبحث الثاني : الغرض من زيادة الألف في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .

المبحث الثالث : التثنية والجمع في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .

المبحث الرابع : التصغير في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .

المبحث الخامس : النسب إلى : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .

المبحث السادس : الإعلال في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .

الخاتمة : وفيها أبرز نتائج البحث وتوصياته .

ووقد راعيت في كل مبحث ما يلي :

أولا : دراسة موضوع المبحث بالتفصيل في كل بناء على حدة ، بادئا ببناء فُعْلى لبعده في الأحكام عن البناءين الآخرين اللذين يتشابهان أكثر في بعض الأحكام ، ثم فَعْلى لأنه أكثر استعمالا من فِعْلى .

ثانيا: تذييل المبحث بخلاصة موجزة للمقارنة بين الأبنية الثلاثة في موضوع المبحث.

وأسأل الله – تعالى – التوفيق والسداد ، وأن يهديني إلى سبيل الرشاد ، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به العربية وأهلها والإسلام والمسلمين ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

المبحث الأول

أنواع فُعْلى، وفَعْلى، وفِعْلى

أولا : أنواع فُعْلى

فُعْلى في العربية ثلاثة أنواع :

الأول : أن تكون اسم عين ، أي اسم ذات ، مثل : بُهْمى [(١)] ، وحُزْوى [(٢)] .

الثاني : أن تكون مصدرا ، مثل : الرُّجْعى ، والبُشْرى ، والشُّورى .

الثالث : أن تكون صفة ، وهي نوعان :

أحدهما : أن تكون صفة لأنثى أفعل ، مثل : الكُبْرى ، والصُّغْرى، والفُضْلى ، والطُّولى .

الآخر: أن تكون صفة محضة ليست بأنثى أفعل، مثل: أُنْثى، وخُنْثى، وحُبْلى.

ولم يرد هذا البناء جمعا ، ولكن ورد منه ما استعمل بلفظ واحد للمفرد والجمع مثل (بُهْمى) .

قال سيبويه : ((وقالوا بُهْمى واحدة ؛ لأنها ألف تأنيث ، وبُهْمى جميع)) [(٣)] .

وبعض العرب أفرد بُهْمى بإلحاق التاء، فقال: بُهْماة واحدة. قال سيبويه: ((ولا يكون فُعْلى والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهماة واحدة)) [(٤)].

---

(١) البهمى : نبات تجد به الغنم وجدا شديدا ما دام أخضر ، فإذا يبس هرّ شوكه وامتنع . ينظر (بهم) في : العين ٦٢/٤، وتهذيب اللغة ١٧٩/٦، ولسان العرب ٥٩/١٢ – ٦٠.

(٢) حزوى : موضع بنجد في ديار تميم ، وقيل : جبل من جبال الدهناء ، وقيل : باليمامة . ينظر (حزو) في : العين ٢٧٣/٣ ، ومعجم ما استعجم ٤٤٣/١ ، ومعجم البلدان ٢٥٥/٢ ، ولسان العرب ١٧٦/١٤ ، وتاج العروس ٤٢٢/٣٧.

(٣) الكتاب ٢١١/٣ .

(٤) الكتاب ٢٥٥/٤ .

وعلى هذا فبُهْمى عند من استعملها بلفظ واحد للمفرد والجمع اسم جنس إفرادي، كالماء والذهب، وهي عند من قال بُهْمى في الجمع وبهماة في المفرد اسم جنس جمعي ،كتمر وتمرة ؛ لأنه فرق بين المفرد والجمع بالتاء .

ثانيا : أنواع فَعْلى

فَعْلى في العربية أربعة أنواع:

الأول: أن تكون اسم عين، أي اسم ذات ، مثل: سَلْمى (١) ، ورَضْوى (٢) ، وعَوّى (٣) ، وعَلْقى (٤) ، وأَرْطى (٥) .

الثاني: أن تكون مصدرا ، مثل: دَعْوى (٦) ، ورَعْوى (٧) ، ونَجْوى (٨) .

الثالث: أن تكون صفة لمفرد ، وذلك في مؤنث فعلان ، مثل : سَكْرى مؤنث سَكْران ، وظَمْأى مؤنث ظَمْآن ، وعَطْشى مؤنث عَطْشان ، ورَيّا مؤنث

---

(١) سلمى : أحد جبلي طيئ . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٥، ولسان العرب ٢٩٩/١٢ .

(٢) رضوى : اسم جبل بالمدينة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٥، ولسان العرب ٣٢٤/١٤ .

(٣) عوّى : اسم منزل من منازل القمر . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٥ ، ولسان العرب ١١٠/١٥.

(٤) العلقى : شجر تدوم خضرته في القيظ ، ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف . ينظر لسان العرب ٢٦٤/١٠ .

(٥) الأرطى : شجر ينبت بالرمل . ينظر لسان العرب ٢٥٤/٧ .

(٦) الدعوى : مصدر بمعنى الادعاء . ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٥ ، ولسان ولسان العرب ٢٦١/١٤ .

(٧) الرعوى : مصدر بمعنى الرعاية أو الارعواء ، من : ارعوى عن القبيح إذا رجع عنه . . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٥، ولسان العرب ٣٢٨/١٤ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٨٣/٦ .

(٨) النجوى : مصدر بمعنى المناجاة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٥، ولسان ولسان العرب ٣٠٨/١٥ .

رَيّان ، وحَرّى مؤنث حَرّان ، وصَدْيا مؤنث صَدْيان، ومَلْأى مؤنث مَلْآن ، وشَهْوى مؤنث شَهْوان .

الرابع : أن تكون جمعا ، وهي قياس في جمع فَعِيل بمعنى مفعول مما دل على آفة أو داء ، مثل: جريح وجرحى ، وأسير وأسرى، وقتيل وقتلى. ويحمل عليه ستة أوزان مما دل عل آفة، وهي : فَعِل ، مثل: زَمِن وزَمْنى، وفَعِيل بمعنى فاعل، مثل : مريض ومرضى، وفَيْعِل، مثل : ميت وموتى، وفاعل، مثل : هالك وهلكى، وأفعل، مثل: أحمق وحمقى، وفَعْلان ، مثل: سَكْران وسَكْرى.(١)

ثالثا : أنواع فِعْلى

فِعْلى في العربية أربعة أنواع :

الأول : أن تكون اسم عين، أي اسم ذات ، مثل : الشِّعْرى(٢) ، والشِّيْزى(٣) ، والدِّفْلى(٤) ، وذِفْرى(٥) ، ومِعْزى.

الثاني: أن تكون مصدرا، مثل: ذِكْرى. قال أبو حيان :((والذكرى مصدر ذكر، جاء على فِعْلى، وألفه للتأنيث، ولم يجئ مصدر على فِعْلى غيره))(٦) .

---

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف ١٢٩، التبيان في تصريف الأسماء للشيخ كحيل ١٣٦.

(٢) الشعرى : كوكب نير . ينظر لسان العرب ٤١٦/٤.

(٣) الشيزى : خشب أسود يتخذ منه القصاع : ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٥، ولسان العرب ٣٦٣/٥ .

(٤) الدفلى: شجر مُرّ أخضر حسن المنظر يكون في الأودية . ينظر لسان العرب ٢٥٤/١١ .

(٥) الذفرى: العظم الشاخص خلف الأذن . ينظر لسان العرب ٣٠٧/٤.

(٦) البحر المحيط ١٥٨/٤.

وذكر الشاطبي من المصادر على فِعْلى (سِيمى)[١] ، وأرى أن السيمى ليست مصدرا وإنما هي اسم بمعنى العلامة[٢] .

كما ذكر بعض النحويين من المصادر على فِعْلى (صِرّى) بمعنى العزيمة، من أصررت على الشيء[٣] .

الثالث : أن تكون جمعا ، وذلك في كلمتين لا ثالث لهما ، وهما : حِجْلى[٤] وظِرْبى[٥] ، جمعا حَجَل وظَرِبان . قال ابن يعيش: ((وقالوا : الدِّفْلى الدِّفْلى يقع للواحد والجمع ، وهو بالجنس أشبه منه بالجمع.))[٦]

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٦ / ٣٨٦ .

(٢) جاء في تهذيب اللغة ٧٦/١٣ نقلا عن الليث :((والسِّيمَى ياؤها في الأصل واو، وهي العلامة التي يُعرف بها الخيرُ والشرّ ، قال الله جلّ وعزّ : ﴿ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ ﴾ (سورة البقرة من الآية ٢٧٣) وفيه لغةٌ أخرى : السِّيماء بالمد.)) وينظر لسان العرب ٣١٣/١٢ ، وتاج العروس ٤٣٢/٣٢ .

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣١٤/٣ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٤٦٢٩/٩ . وجاء في لسان العرب ٤٥٢/٤ :((وقال أبو السّمّال الأسدي حين ضلت ناقته : اللهم إن لم تردها علي فلم أصل لك صلاة ، فوجدها عن قريب ، فقال : علم الله أنها مني صِرَّى ، أي عزم عليه . وقال ابن السكيت: إنها عزيمة محتومة ، قال : وهي مشتقة من أصررت على الشيء إذا أقمت ودمت عليه .))

(٤) حِجْلى : جمع حَجَل ، وهو طائر . ينظر : لسان العرب ١٤٣/١١ ، والمصباح المنير المنير ١٢٢/١، وتاج العروس ٢٧٩/٢٨ .

(٥) ظِرْبى : جمع ظَرِبان ، وهي دويبة منتنة الرائحة . ينظر : جمهرة اللغة ٣١٦/١ ، وتهذيب اللغة ٢٧٠/١٤ ، ولسان العرب ٥٧٠/١ ، والمصباح المنير ٣٨٤/٢ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٥ .

الرابع: أن تكون صفة ، مثل : رجل عِزْهاة [(١)] ، وامرأة سِعْلاة [(٢)] .

وذهب سيبويه إلى أن فِعْلى لا تكون صفة إلا بالتاء ، فقال:((ويكون على فِعْلى في الأسماء نحو: ذِفْرى وذِكْرى ، ولم يجئ صفة إلا بالهاء))[(٣)]

وأرى أنه ليس شرطا فيما جاء على فِعْلى صفة أن يكون بالتاء ؛ بدليل حكاية ثعلب : عِزْهًى [(٤)] منونا بلا تاء . كما ذكر الزمخشري وابن يعيش فيما جاء صفة على فِعْلى قولهم : رجل كِيصًى [(٥)] ، وهو المولع بالأكل وحده . فيحمل كلام سيبويه على الغالب لا على الواجب .

ونخلص مما سبق بأن الأبنية الثلاثة (فُعْلى وفَعْلى وفِعْلى) قد اتفقت في الاستعمال مصدرا وصفة واسم عين ، ولكنها اختلفت في الاستعمال جمعا، فاستعمل كل من فَعْلى وفِعْلى جمعا ، وخالفتهما فُعْلى في ذلك ، فلم ترد جمعا.

❁❁❁❁❁

(١) العزهاة : اللئيم من الرجال ، الذي لا يخالط الناس ، ولا يطرب للسماع ، ولا يحب اللهو. ينظر : العين ١٠٠/١، والمحكم والمحيط الأعظم ١١٨/١ ، ولسان العرب ٥١٤/١٣ .

(٢) السعلاة : ساحرة الجن ، أو الغول ، وقيل : هي أخبث الغيلان . ينظر : جمهرة اللغة ٨٤١/٢ ، وتهذيب اللغة ٦١/٢ ، ولسان العرب ٣٣٦/١١ ، وتاج العروس ٢٠٠/٢٩.

(٣) الكتاب ٢٥٥/٤ .

(٤) ينظر : المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني ٦٢٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/٣ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٥ ، ولسان العرب (كيص) ٨٥/٧ ، ٨٦ .

.

المبحث الثاني
الغرض من زيادة الألف في فُعْلى وفَعْلى وفِعْلى

تزاد الألف آخرا على ثلاثة أضرب[(١)] :

الضرب الأول : أن تكون للتأنيث ، وعلامتها ألا يلحقها تاء التأنيث ولا التنوين ، مثل : حُبلى ، وسَلمى ، ورَضوى .

الضرب الثاني : أن تكون للإلحاق ، وعلامتها أن يلحقها تاء التأنيث والتنوين، مثل : أرطًى وأرطاة، وهو ملحق بجَعْفر ، ومِعْزًى ومِعْزاة ، وهو ملحق بدِرْهم.

الضرب الثالث : أن تكون لتكثير حروف الكلمة ، فتزاد لغير تأنيث ولا إلحاق ، وعلامتها أن يلحقها تاء التأنيث والتنوين ، وألا يوجد بناء أصلي لتُلحِق به ما هي فيه، مثل قبعثرًى وقبعثراة ، فليس في العربية بناء سداسي الأصول لتلحق به.

والألف في كل من فُعْلى وفَعْلى وفِعْلى ليست واحدة ، بل قد تختلف الألف في البناء الواحد من هذه الأبنية الثلاثة باختلاف نوعه : صفة ، ومصدرا ، وجمعا ، واسم عين ، وذلك على النحو الآتي:

أولا : الغرض من زيادة الألف في فُعْلى

للنحويين في ألف فُعْلى قولان :

القول الأول : أن الألف في فُعْلى للتأنيث أبدا ، ولا تكون لغير التأنيث ؛ لأن هذا البناء خاص بالتأنيث . قال سيبويه :((ولا يكون فُعْلى والألف لغير التأنيث)).[(٢)]

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٦٩١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٣.

(٢) الكتاب ٢٥٥/٤ .

والذي حمل سيبويه على القول باختصاص فُعْلى بالتأنيث وامتناع الإلحاق معها ؛ أنه لا يوجد في العربية بناء مجرد على فُعْلَل بضم الفاء وفتح اللام ليكون فُعْلى ملحقا به[(١)] . وتابع سيبويه في ذلك كثيرٌ من النحويين، كالمبرد[(٢)] ، وابن السراج[(٣)] ، والزجاج[(٤)] ، والفارسي[(٥)] ، وابن جني[(٦)] ، والعكبري[(٧)] ، وابن يعيش[(٨)] ، وابن مالك[(٩)] .

القول الثاني : ذهب الرضي إلى أن الألف في فُعْلى للتأنيث غالبا لا دائما ، فيجوز أن تخرج عن التأنيث وتكون للإلحاق ، كما في بُهْمَى ، واحتج على أن ألف بُهْمَى للإلحاق بأمرين :

الأول : دخول التاء عليها في قولهم بُهْماة ، والتاء يجوز دخولها على ألف الإلحاق ، ولا تدخل على ألف التأنيث لامتناع اجتماع علامتي تأنيث .

الثاني : وجود بناء تلحق به بُهْمَى ، وهو بناء فُعْلَل ، نحو : جُخْدَب ، وبُرْقَع ، فهو بناء ثابت عند الأخفش .

قال الرضي :((فمن الأوزان التي لا تكون ألفها إلا للتأنيث: (فُعْلى) في الغالب، وإنما قلنا في الغالب؛ لما حكي عن سيبويه في (بُهْمَى): بهماة ، وروى بعضهم في (رؤيا): رؤياة، وهما شاذان ....، وبهماة ورؤياة إن صحتا

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ٤١٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥ .

(٢) ينظر المقتضب ٣٨٥/٣ .

(٣) ينظر الأصول في النحو ٤١٠/٢ ، ١٩١/٣ .

(٤) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٦ .

(٥) ينظر التكملة ٣٢٢ .

(٦) ينظر: المنصف ١/ ٣٦، والخصائص ٢٧٤/١، وسر صناعة الإعراب ٦٩٣/٢، ٦٩٤ .

(٧) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨١/٢ ، ٢٨٢.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥.

(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٤٣/٤.

فألفهما عند سيبويه للتأنيث أيضا ؛ إذ لم يجئ عنده مثل بُرْقَع ، ولحاق التاء لألف التأنيث شاذ، وعند الأخفش للإلحاق؛ إذ هو يثبت فُعْلَل، نحو: بُرْقَع وجُؤْذَر))[١] .

وقال في موضع آخر: ((ويكون (بُهْمَى) ملحقا لقولهم بُهماة ، على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه .)) [٢]

وقال في موضع ثالث : ((وحكي (بُهاة) ، وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببُرْقَع ، فبُهْمَى عنده منون منصرف ، وبُهاة ليس بشاذ عنده))[٣]

وأرى أن مذهب الرضي ضعيف لما يلي :

أولا : أنه بنى كلامه على مذهب الأخفش في إثبات بناء فُعْلَل ، وإثبات الأخفش لفُعْلَل ليس معناه أن ألف فُعْلى عنده للإلحاق ؛ بدليل ما نقله الأزهري عن الأخفش من ترك صرف بُهْمَى، فقال: ((وقال الأخفش بُهمَى لا تُصرَف))[٤].

كما نقل ابن جني الإجماع على ترك صرف بُهْمى ، فقال :((ألا ترى أن أحدا لا ينون بُهمى ؟)) [٥] ؛ مما يدل على أن ألف بُهْمَى للتأنيث عند الأخفش وغيره .

ثانيا : أن الرضي قد أقر بالتأنيث فيما سمع بالتنوين وتركه ، فقال: ((وإنما قالوا في أرطًى وعلقًى : أرطاة وعلقاة ؛ لأن ألفها للإلحاق لا للتأنيث، ومن العرب من لا ينون علقى ، ويجعل الألف للتأنيث ، فيقول علقى

(١) شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٣ .
(٢) شرح الشافية للرضي ٤٨/١ ، ٤٩ .
(٣) شرح الشافية للرضي ١٩٨/٢ ، ١٩٩ .
(٤) تهذيب اللغة ١٧٩/٦ ، وينظر لسان العرب ٥٧/١٢ .
(٥) الخصائص ٢٧٤/١ .

واحدة))[١] فقد أقر بأن ألف علقى – وقد سمعت بالتنوين وتركه – للتأنيث عند من ترك التنوين ، فمن باب أولى تكون ألف ما سمع بلا تنوين – وهو بُهمى – للتأنيث لا للإلحاق .

ثالثا: أن بناء فُعْلَل قليل ، فلا يحمل عليه بُهْمى، خاصة وأن بناء فُعْلَل عند الأخفش إنما يلحق به مضعف اللام كما نقل عنه الرضي نفسه، فقال: ((وعند الأخفش فُعْلَل مضعف اللام ملحق بجُخْدَب كسُؤْدَد)) [٢] وبُهْمى ليس مضعف اللام.

رابعا : قال الشاطبي :((بُهْماة حُكي نادرا جدا ، ليس له في هذا البناء نظير، ولم يكثر فيه استعمال التاء ، فلا يعتد به في نقض أصل شائع الاستعمال ، وهو الاختصاص بالتأنيث))[٣] .

توجيه الألف في بهماة بالتاء :

حكى سيبويه دخول تاء التأنيث على بناء فُعْلى في كلمة بهماة ، وحكم على ذلك بأنه ليس بالمعروف مشيرا إلى شذوذه وندرته. قال سيبويه :((ولا يكون فُعْلى والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بهماة واحدة ، وليس هذا بالمعروف)).[٤]

فعبارة سيبويه :((وليس هذا بالمعروف)) تشير إلى أن دخول التاء على فُعْلى في بهماة شاذ ونادر ، ولكنه لم يبين وجه هذا الشذوذ ؛ لأنه لم يبين نوع الألف في بهماة مع وجود التاء ولهذا اختلف النحويون في ألف بهماة ، وفي جهة شذوذها على ثلاثة أقوال :

---

(١) شرح الشافية ٢/ ١٩٩ .
(٢) شرح الشافية ١/ ٥٩ .
(٣) المقاصد الشافية ٦ / ٣٩١ .
(٤) الكتاب ٤/٢٥٥ .

القول الأول : أن الألف في بهماة للتأنيث ، وعلى هذا فشذوذها من جهة دخول تاء التأنيث على ألف التأنيث ، أي في اجتماع علامتي تأنيث . نَسب ذلك إلى سيبويه ابن جني ، والرضي .

قال ابن جني :((وحكى سيبويه بهماة ، وهذا حرف شاذ ؛ لأنه أدخل الهاء على ألف فُعْلى ، وألف فُعْلى لا تكون إلا للتأنيث .)) [(١)]

قال الرضي :((حكي عن سيبويه في (بهمى): بهماة ، وروى بعضهم في رؤيا: رؤياة، وهما شاذان ، وبهماة ورؤياة إن صحتا فألفهما عند سيبويه للتأنيث أيضا ؛ إذ لم يجئ عنده مثل بُرْقَع ، ولحاق التاء لألف التأنيث شاذ))[(٢)] وممن جعل الألف في بهماة للتأنيث شذوذا السلسيلي [(٣)] .

القول الثاني : أن الألف في بهماة للتكثير وليست للتأنيث ؛ لدخول تاء التأنيث عليها ، فيكون الشذوذ من جهة خروج ألف فُعْلى عن التأنيث . نسب ابن يعيش هذا القول إلى سيبويه ، فقال :((وقد حكى سيبويه – على سبيل الشذوذ – بهماة ، وقياس ذلك عند سيبويه أن تكون الألف فيه للتكثير ؛ لتعذر أن تكون للتأنيث ؛ إذ علم التأنيث لا يدخل على مثله .)) [(٤)] وممن قال بالتكثير في ألف بهماة ابن جني [(٥)] ، والعكبري [(٦)] .

القول الثالث : أن الألف في (بُهماة) للإلحاق بجُخْدَب قياسا على مذهب الأخفش في إثبات بناء فُعْلَل ، مثل : جُخْدَب وبُرْقَع ، وبهماة حينئذ

---

(١) المنصف ٣٦/١ .
(٢) شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٣ .
(٣) ينظر شفاء العليل ١٠٠٦/٣ .
(٤) ينظر شرح المفصل ١٠٧/٥ .
(٥) ينظر : المنصف ١/ ٣٧ ، والخصائص ٢٧٤/١ .
(٦) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٨٢.

ليست شاذة . وقال بذلك الرضي [١] ، وهو قوله كذلك في (بُهْمَى) دون التاء. وذهب ابن سيده إلى القول بالإلحاق في (بهماة) فقط ، أما (بهمى) فألفها عنده للتأنيث [٢] .

وأجاز الإلحاق مع التكثير في (بهماة) ابن جني [٣] ، والعكبري [٤] ، والألف والألف في (بُهْمى) عندهما للتأنيث.

وأرى أن الراجح أن تكون الألف في بُهماة للتكثير أو للإلحاق ، ولا تكون للتأنيث لامتناع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، والتكثير أولى من الإلحاق لقلة بناء فُعْلَل .

ثانيا: الغرض من زيادة الألف في فَعْلى

الغالب في ألف فَعْلى أن تكون للتأنيث ، وتكون للإلحاق قليلا ، فتخلص الألف للتأنيث في ثلاثة مواضع :

الأول : أن تكون فَعْلى مصدرا ، مثل : دَعْوى ، ورَعْوى ، ونَجْوى .

الثاني : أن تكون فَعْلى صفة لمفرد ، وذلك في مؤنث فعلان ، نحو : سَكْرى أنثى سكران ، وظَمْأى أنثى ظمآن ، وعَطْشى أنثى عطشان.

الثالث : أن تكون فَعْلى جمعا ، نحو : جرحى ، ومرضى ، وأسرى .

وتحتمل الألف التأنيث والإلحاق إذا كانت فَعْلى اسم عين ، فتكون للتأنيث إذا لم يلحقها التنوين ولا التاء ، مثل : سَلْمى ورَضْوى . وتكون الألف للإلحاق

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٤٨/١ .
(٢) ينظر : المحكم ٣٤٠/٤ ، ٢٣٦/٥ ، والمخصص ٤١٨/٤ .
(٣) ينظر : المنصف ١/ ٣٧ ، والخصائص ٢٧٤/١ .
(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٨٢.

إذا لحقها التنوين أو التاء ، مثل أَرْطًى [(١)] ، فلم يسمع فيها غير التنوين، ولحقت بها التاء، فقالوا: أرطاة .

فدخول التاء يدل على الإلحاق ويمنع التأنيث ؛ لامتناع اجتماع علامتي تأنيث، والتنوين يدل على الإلحاق ويمنع التأنيث ؛ لأن ألف التأنيث تمنع الصرف.

وما سمع فيه لغتان : التنوين وتركه ؛ فألفه للإلحاق في لغة من ينون، وللتأنيث في لغة من لا ينون، كما في تترى وعلقى ، وقد قرئ (تترى) بالوجهين في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [(٢)] .

قال سيبويه :((وكذلك (تترى) فيها لغتان .... ، وكذلك العلقى ، ألا ترى أنهم إذا أنثوا قالوا : علقاة وأرطاة ؛ لأنهما ليستا ألفي تأنيث .... وبعض العرب يؤنث العلقى فينزلها منزلة البُهْمى ، يجعل الألف للتأنيث ، وقال العجاج: **يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ** [(٣)]

---

(١) قال ابن جني: ((قولهم أرطى هو ملحق بالألف من آخره بوزن جعفر، ويدلك على زيادة الألف في آخره قولهم: أديم مأروط، إذا دبغ بالأرطى ، وهو شجر، فالهمزة – كما ترى – أصل فاء، والألف الآخرة زائدة. وحدثنا أبو علي أن أبا الحسن حكى: أديم مرطي، فأرطى على هذا أفعل، والألف في آخره منقلبة عن ياء؛ لقولهم: مرطي كمرمي من رميت ...، ويدلك على أن الألف في قول من قال مأروط زائدة للإلحاق لا للتأنيث تنوينها، ولحاق الهاء في قولهم: أرطاة واحدة، بها سمي الرجل أرطاة، ولو كانت الألف للتأنيث لما جاز تنوينها ولا إلحاق علم التأنيث)) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩١، ٦٩٢.

(٢) سورة المؤمنون من الآية ٤٤ . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (تترًى) بالتنوين ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (تترَى) بلا تنوين . انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٤٦.

(٣) الشطر من الرجز للعجاج في ديوانه ٣٦٢/١ برواية (فحط) ، والشاهد في تأنيث (علقى) عند بعض العرب بدليل عدم التنوين. وينظر: الكتاب ٢١٢/٣، وشرح أبيات=

فلم ينونه)).[1]

ثالثا : الغرض من زيادة الألف في فِعْلى

ألف فِعْلى تكون للتأنيث وتكون للإلحاق ، فتكون للتأنيث فقط في موضعين:

الأول : أن تكون فِعْلى مصدرا ، مثل : ذِكْرى .

الثاني : أن تكون فِعْلى جمعا ، وذلك في كلمتين لا ثالث لهما ، وهما : حِجْلى ، وظِرْبى جمعا حَجَل وظَرِبان .

وتحتمل ألف فِعْلى التأنيث والإلحاق إذا كانت اسم عين ، فتكون للتأنيث فيما لم ينون ، مثل : شِعْرى وشِيزى ، وتكون للإلحاق فيما ينون ، مثل : مِعزًى .

وما سمع بالتنوين وتركه فألفه للإلحاق عند من ينون ، وللتأنيث عند من ترك التنوين ، كما في ذِفْرى ودِفْلى. قال سيبويه :((فأما ذِفْرى فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون: هذه ذِفْرَى أسيلةٌ ، ويقول بعضهم: هذه ذِفْرًى أسيلةٌ، وهي أقلهما، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، كما أن واو جدول بتلك المنزلة.))[2]

وقال ابن السراج ((ومن العرب من ينون دِفْلًى وذِفْرًى فيجعلهما ملحقتين))[3] .

وتكون ألف فِعْلى للإلحاق فقط إذا كانت فِعْلى صفة كما في عزهاة وسعلاة . وذهب سيبويه – كما سبق – إلى أن فِعْلى لا تكون صفة إلا

=سيبويه للسيرافي ١٦٤/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤١٧/٤، ونسب إلى رؤبة في مجالس العلماء للزجاجي ٤٢.

(١) الكتاب ٢١١/٣ ، ٢١٢ .

(٢) الكتاب ٢١١/٣ .

(٣) الأصول في النحو ٣٥٠/٣ .

بالتاء. وعلى هذا فألفها وهي صفة للإلحاق لوجود التاء ، وعلى حكاية ثعلب (عزهًى) منونا بلا تاء فألفها أيضا للإلحاق لوجود التنوين .

وما ورد صفة والألف للتأنيث نحو ضِيزى وحِيكى فليس من باب فِعْلى، وإنما من باب فُعْلى وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا .

ونخلص مما سبق بأن الألف في فُعْلى خاصة بالتأنيث ، ولا تخرج عنه إلا شذوذا ، أما الألف في كل من فَعْلى وفِعْلى فتدور بين التأنيث والإلحاق، ومواضع التأنيث في كل منهما أكثر من مواضع الإلحاق .

المبحث الثالث

التثنية والجمع في فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى

أولا : التثنية في فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى

لا خلاف بين الأبنية الثلاثة عند التثنية، فتقلب الألف في كل منها ياء لكونها رابعة، نقول في حُبلى: حُبليان، وفي سَكرى: سَكريان، وفي مِعزى مِعزيان.

ثانيا : الجمع في فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى

أولا : جمع الأبنية الثلاثة جمع مؤنث سالما :

عند جمع أي من الأبنية الثلاثة جمع مؤنث سالما تقلب الألف ياء على حد قلبها في المثنى لأنها رابعة، فنقول في حُبلى حُبليات ، وفي سَلمى سَلميات ، وفي ذِكرى ذِكريات . ولا يجمع جمع مؤنث سالما ما كان على فَعْلى أنثى فَعْلان إلا إذا سمي به ، مثل : سَكْرى ، فلا يقال : سَكْريات إلا إذا كان سَكْرى علما لمؤنث ؛ وإنما لم يجمع فَعْلى مؤنث فَعْلان جمع مؤنث سالما كما لم يجمع مذكرها جمع مذكر سالما[(١)] .

وما سمع من جمع فَعْلان جمع مذكر سالما فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

قال الرضي :((وأجاز ابن كيسان : أحمرون وسكرانون ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا[(٢)]

---

(١) ينظر : الكتاب ٦٤٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/١ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٢/١، ١١٣ ، وارتشاف الضرب ٥٨٧/٢ ، ٥٨٨ ، والتذييل والتكميل ٩٥/٢ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٦١/٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٦٢/١ .

(٢) البيت من بحر الوافر للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه ٤٣٧ ، والشاهد في قوله : أسودين وأحمرين ، حيث جمع كل من أحمر وأسود جمع مذكر سالما شذوذا ، واحتج به ابن كيسان على جمع أفعل فعلاء وكذلك فَعْلان فَعْلى جمع مذكر سالما ، وهو عند غيره شاذ . والبيت منسوب للكميت في المقرب ٥٠/٢ ، ومنسوب لحكيم الأعور ابن=

وهو عند غيره شاذ . وأجاز أيضا :حمراوات وسَكْريات بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع؛ فكذا الفرع .)) [1]

ثانيا : جمع الأبنية الثلاثة جمع مذكر سالما :

ما يجمع جمع مذكر سالما إما أن يكون علما ، أو صفة .

ويشترط في العلم أن يكون لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب .

ويشترط في الصفة أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ، وليست من باب أفعل فعلاء ، ولا من باب فَعْلان فَعْلى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث . وبناء على هذا فأبنية فُعْلى وفَعْلى وفِعْلى منها ما يجوز جمعه جمع مذكر سالما ، ومنها ما لا يجوز ، وذلك على النحو الآتي :

أولا : جمع فُعْلى جمع مذكر سالما :

بينا في المبحث الأول أن صيغة فُعْلى تستعمل مصدرا ، وصفة ، واسم عين ، وبناء على ذلك ، ووفقا لشروط ما يجمع جمع مذكر سالما ؛ فلا تجمع فُعْلى جمع مذكر سالما إلا في نوعين :

النوع الأول : ما ورد منها علما لمذكر عاقل ، مثل : مُوسى (على أنه من باب فُعْلى لا مُفْعَل) ، نقول: موسَوْن رفعا ، وموسَيْن نصبا وجرا ، بحذف الألف وفتح ما قبل الواو والياء دليلا على الألف المحذوفة . ويجوز على مذهب الكوفيين : موسُون وموسِين بضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء ؛

=عياش الكلبي في خزانة الأدب ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، وشرح شواهد الشافية ١٤٣ ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٥ ، وشرح الشافية ١٧١/٢ ، والأشموني ١/ ١٤٧، وهمع الهوامع ١٦٨/١ .

(١) شرح الكافية للرضي ٣٧٦/٣ . وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٥ ، ٦١.

لأنهم يعاملون المقصور ذا الألف الزائدة معاملة المنقوص عند الجمع ، فيحذفون الألف ، ويضمون ما قبل الواو ، ويكسرون ما قبل الياء (١) .

النوع الثاني : ما جعل علما لمذكر عاقل ، نقول في جمعي بُهمى وبُشرى علمين لرجلين : بُهمَوْنَ وبُشْرَوْنَ رفعا ، وبُهمَيْنَ وبُشرَيْنَ نصبا وجرا ، بحذف الألف لالتقائها ساكنة مع علامة الجمع ، وبقاء ما قبلها مفتوحا دليلا عليها . وعلى مذهب الكوفيين نقول في جمعي بُهْمى وبُشْرى : بُهْمُون وبُشْرُون وبُهمِين وبُشْرِين ، بضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء .

وما كان بخلاف ذلك فلا يجمع جمع مذكر سالما ، فإن كانت فُعْلى مصدرا مثل رُجْعى فلا تجمع هذا الجمع ؛ لأن المصدر ليس بعلم ولا صفة .

---

(١) ينظر مذهب الكوفيين في : شرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/١ ، ١٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧١/٣ ، والمقاصد الشافية ٤٥٥/٦ ، وشرح الأشموني ١٦٠/٤ . واختلف في مذهب الكوفيين : هل يعاملون المقصور معاملة المنقوص جوازا أو وجوبا ؟ والظاهر من كلام ابن مالك أن الكوفيين يعاملون المقصور ذا الألف الزائدة معاملة المنقوص على سبيل الوجوب إلا إذا كان أعجميا ، فيعاملونه معاملة المنقوص على سبيل الجواز. قال ابن مالك – بعد أن نقل مذهب البصريين في حذف ألف المقصور عند جمعه جمع مذكر سالما –: ((وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة ، ويضمون ما قبلها مع الواو ، ويكسرونه مع الياء ، فيقولون : جاء الحُبْلُون، ومررت بالحُبْلِين ، فإن كان المقصور أعجميا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها .)) شرح التسهيل ٩٥/١ . ونقل ابن عصفور والرضي عن الكوفيين الجواز دون تفريق بين الأعجمي وغيره ، قال ابن عصفور : ((وأجاز أهل الكوفة مع هذا الوجه وجها آخر ، وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملا على غيره من جمع السلامة ، فنقول : موسُون في الرفع ، وموسِين في النصب، وذلك غير مسموع ولا جائز قياسا ؛ لأنك لو ضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة)) شرح الجمل ١٥٠/١. وقال الرضي: ((والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازا ، فيقولون : العيسُون بضم السين ، والعيسِين بكسرها)) شرح الكافية ٣٧١/٣ .

وإن كانت صفة مثل كُبرى وحُبلى فلا تجمع هذا الجمع ؛ لأنها صفة لمؤنث لا لمذكر . وإن كانت اسم عين فإن لم تكن علما مثل بُهْمى فلا تجمع هذا الجمع ؛ لأنها ليست علما ولا صفة ، وإن كانت علما لمذكر غير عاقل مثل حُزوى فلا تجمع هذا الجمع ؛ لأنها علم لغير عاقل ، فالحُزوى اسم لموضع بنجد ، وقيل لجبل بالدهناء ، كما مر في المبحث الأول .

ثانيا : جمع فَعْلى جمع مذكر سالما :

فَعْلى مثل فُعْلى لا تجمع جمع مذكرا سالما إلا ما جعل منها علما لمذكر عاقل ، كأن تقول في جمع سَلْمى علما لرجل : سَلْمَون وسَلْمَين بحذف الألف وفتح ما قبلها دليلا عليها ، ويجوز على مذهب الكوفيين : سَلْمُون وسَلْمِين بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مثل المنقوص .

وما كان بخلاف ذلك فلا يجمع جمع مذكر سالما ؛ لأن فَعْلى تستعمل – كما سبق – صفة ، ومصدرا، وجمعا ، واسم عين ، فالصفة منها مثل عَطْشى وغَضْبى لا تجمع جمع مذكر سالما ؛ لأنها صفة لمؤنث .

وإن كانت مصدرا مثل دَعْوى فلا تجمع هذا الجمع ؛ لأن المصدر ليس بعلم ولا صفة .

وإن كانت اسم عين مثل أَرْطى فلا تجمع جمع مذكر سالما ؛ لأنها ليست بعلم ولا صفة.

ثالثا: جمع فِعْلى جمع مذكر سالما :

يجمع من فِعْلى جمع مذكر سالما ثلاثة أنواع :

الأول : ما كان علما لمذكر عاقل، مثل: عِيسى، نقول: عِيسَون وعِيسَين بحذف الألف وفتح ما قبل الواو والياء، ويجوز على مذهب الكوفيين: عِيسُون وعِيسِين بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء.

الثاني : ما كان صفة بغير التاء لمذكر عاقل ، مثل : رجل عِزهي، فنقول : عِزهَوْن رفعا ، وعِزهَيْن نصبا وجرا ، بحذف الألف وفتح ما قبلها، ويجوز على مذهب الكوفيين : عِزهُون ، وعِزهِين . فإن كانت الصفة بالتاء

فقلنا عزهاة فلا تجمع جمع مذكر سالما ؛ لأن من شروط جمع الصفة جمع مذكر سالما أن تكون خالية من تاء التأنيث .

الثالث : ما جعل علما لمذكر عاقل ، فنقول في مِعْزى علما لرجل ، مِعْزَون ومِعْزَين ، ويجوز عند الكوفيين : مِعْزُون ومِعْزِين .

وما كان بخلاف ذلك فلا يجمع جمع مذكر سالما ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان على فِعْلى جمعا ، أو مصدرا ، أو اسم عين ؛ لأن كل نوع منها ليس بعلم ولا صفة .

ونخلص مما سبق بأنه لا يجمع من هذه الأبنية الثلاثة جمع مذكر سالما إلا ما يلي :

الأول : ما كان علما لمذكر عاقل من الأبنية الثلاثة .

الثاني: ما جعل علما لمذكر عاقل من الأبنية الثلاثة .

الثالث : ما كان صفة بغير التاء من فِعْلى ، أما ما كان صفة من فُعْلى أو فَعْلى ، أو كان صفة بالتاء من فِعْلى فلا يجمع جمع مذكر سالما .

ثالثا: جمع الأبنية الثلاثة جمع تكسير :

أولا : جمع فُعْلى جمع تكسير :

ما كان على فُعْلى يجمع جمع تكسير على ما يلى :

١- فُعَل : ويجمع عليه فُعْلى إذا كانت أنثى أفعل، مثل : الكُبْرى والكُبَر، والصُغْرى والصُغَر، والأُولى والأُوَل ، والأُخْرى والأُخَر ، والعُلْيا والعُلَى . وشذ رُؤَى في جمع رُؤْيا؛ فهي مصدر وليست أنثى أفعل[(١)]، ولا يقاس عليها خلافا للفراء[(٢)]، فيقول في رُجْعى مصدرا : رُجَع[(٣)] .

---

(١) ينظر : التسهيل ٢٧٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٨/٤ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ٥٣١/٢ .

(٢) ينظر : التسهيل ٢٧٢ ، وارتشاف الضرب ٤٢٧/٢ ، والأشموني ١٨٥/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٤٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٤/٤ .

٢- فِعال: وهو جمع مسموع في فُعْلى وصفا، كأُنْثى وإناث، ورُبّى ورِباب [١].

٣- فُعال: بضم الفاء، حكاه ابن عصفور في رُبّى، فيقال رِباب بكسر الراء على فِعال، ورُباب بضم الراء على فُعال [٢].

٤- فَعالٍ : بفتح الفاء وكسر اللام ، وهو جمع لفُعْلى إذا كانت وصفا لأنثى غير أفعل مثل : حُبْلى وحَبالٍ.

٥- فَعالَى : بفتح الفاء واللام ، وهو أيضا جمع لفُعْلى إذا كانت وصفا لأنثى غير أفعل مثل : حُبْلى حَبالَى.

ثانيا : جمع فَعْلى جمع تكسير:

ما كان على فَعْلى يجمع جمع تكسير على ما يلى:

١- فِعال : ويجمع عليه فَعْلى إذا كانت وصفا لأنثى فَعلْان ، مثل: غِضاب في غَضْبى أنثى غضبان ، وعِطاش في عَطشى أنثى عطشان [٣].

٢- فَعالٍ : بفح الفاء وكسر اللام ، ويجمع عليه فَعْلى إذا كانت اسما مثل: فَتْوى ، وعَلْقى ، وأَرْطى ، نقول في جمعها : فَتاوٍ ، وعَلاقٍ ، وأَراطٍ .

٣- فَعالَى : بفتح الفاء واللام ، ويجمع عليه فَعْلى إذا كانت:

أ- اسما كفَتْوى ، وعَلْقى ، وأَرْطى ، نقول في جمعها: فَتاوَى وعَلاقَى وأَراطَى .

ب- وصفا لأنثى فعلان مثل: سَكْرى وغَضْبى، نقول في جمعهما: سَكارى وغَضابى.

---

(١) ينظر : التسهيل ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٥١/٤ ، وشرح الشافية ١٥٩/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٣٢/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٥٣٩/٢ ، والأشموني ١٩٠/٤ .

(٢) ينظر : المقرب ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٣٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤ ، وارتشاف الضرب ٤٣١/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٦/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ٥٣٧/٢.

٤- فُعالَى : بضم الفاء وفتح اللام ، وهو جمع لفَعْلى إذا كانت وصفا لأنثى فَعلان مثل سَكْرى ، نقول في جمعها : سُكارى ، وفُعالَى بالضم راجح في هذا الوصف على فَعالَى بفتح الفاء مع فتح اللام سَكارَى[(١)] .

٥- فُعال : بضم الفاء ، حكاه ابن عصفور في فَعْلى مؤنث فَعْلان نحو : سُكارٌ في سُكارى جمع سَكْرى[(٢)] .

ثالثا : جمع فِعْلى جمع تكسير :

ما كان على فِعْلى يجمع جمع تكسير على ما يلى :

١- فِعَل : وهو جمع مسموع في فِعْلى اسما ، كذِكَر في ذِكْرى[(٣)] ، ولا يقاس عليه خلافا للفراء[(٤)] .

٢- فَعالٍ : بفتح الفاء وكسر اللام ، وهو جمع لفِعْلى اسما مثل : ذَفارٍ في ذِفْرى .

٣- فَعالَى : بفتح الفاء واللام ، ويجمع عليه أيضا فِعْلى اسما ، فنقول في ذِفْرى : ذَفارَى .

ونخلص مما سبق بما يلي :

١- لا خلاف بين الأبنية الثلاثة في حالتي التثنية وجمع المؤنث السالم ، حيث تقلب الألف ياء لكونها رابعة .

٢- لا يجمع من فُعْلى جمع مذكر سالما إلا ما سمع علما لمذكر عاقل، أو جعل علما لمذكر عاقل . أما فَعْلى فلا يجمع منها جمع مذكر سالما إلا ما جعل علما لمذكر عاقل . وأما فِعْلى فيجمع منها جمع مذكر

---

(١) ينظر : التسهيل ٢٧٧ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ٥١ ، وارتشاف الضرب ٤٥٣/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥٥٠ ، والأشموني ٢٠٢/٤ ، ٢٠٥ .

(٢) ينظر المقرب ٢/ ١٢٤ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٣١٣/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ٥٣٢/٢ .

(٤) ينظر : التسهيل ٢٧٢ ، وارتشاف الضرب ٤٢٨/٢ ، والأشموني ١٨٥/٤ .

سالما ثلاثة أنواع : ما كان علما لمذكر عاقل ، ما جعل علما لمذكر عاقل ، ما كان صفة لمذكر عاقل بغير التاء .

٣- تشاركت الأبنية الثلاثة في جمع التكسير على فَعَالَى وفَعالٍ ، وتشاركت فُعْلى وفَعْلى في الجمع على فِعال وفُعال ، وانفردت فُعْلى بالجمع على فُعَل ، وانفردت فَعْلى بالجمع على فُعالَى ، وانفردت فِعْلى بالجمع على فِعَل .

المبحث الرابع

التصغير في فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى

يكسر ما بعد ياء التصغير فيما زاد على ثلاثة أحرف ، سواء صغر على فُعَيْعِل مثل جُعَيْفِر ، أو على فُعَيْعِيل مثل عُصَيْفِير ، لكن يستثنى من هذا الكسر بعض الأسماء ، منها : ما كان رباعيا آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، وعلل الرضي لذلك بقوله: ((وإنما لم يكسر ما قبلهما إبقاء عليهما من أن ينقلبا وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن .))[1]

والأبنية الثلاثة (فُعْلى وفَعْلى وفِعْلى) رباعية مختومة بالألف المقصورة، ومع ذلك لا تستثنى كلها من كسر ما بعد ياء التصغير؛ لأن الألف فيهن ليست دائما علامة تأنيث ، فقد تكون للتأنيث مثل: حُبْلى، وسَلْمى، وذِكْرى، وقد تكون للإلحاق مثل: أَرْطًى، ومِعْزًى؛ ولهذا فحكمها عند التصغير يختلف باختلاف نوع الألف، وذلك على النحو الآتي:

أولا : تصغير فُعْلى:

الألف في فُعْلى للتأنيث دائما كما ثبت في المبحث الثاني ، وقد بينا سابقا أن فُعْلى تستعمل مصدرا ، وصفة ، واسم عين، ولم ترد جمعا ؛ وعلى هذا فكل ما ورد على فُعْلى يصغر على فُعَيْلَى بفتح ما بعد ياء التصغير ، سواء أكان مصدرا مثل : بُشَيْرَى ورُجَيْعَى في بُشْرى ورُجْعى ، أم كان صفة مثل : حُبَيْلى وفُضَيْلَى في حُبْلى وفُضْلى ، أم كان اسم عين مثل بُهَيْمَى في بُهْمى .

وإذا كانت لام فُعْلى واوا فإنها تقلب عند التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير في كلمة واحدة والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا ، ثم تدغم الياء في الياء مثل : حُزَيًّا في تصغير حُزْوى .

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/١٩٤ .

وإذا كانت لام فُعْلى ياء فإنها تدغم فيها ياء التصغير مثل : رُوَيَّا في تصغير رُؤْيا .

وإذا صغرت فُعْلى تصغير ترخيم حذفت منها الألف لأنها زائدة مثل : بُهَيم في بُهْمى ، وتلحق تاء التأنيث ما كان مؤنثا مثل : حُبَيْلة وفُضَيْلة في ترخيم حُبْلى وفُضْلى .

ثانيا : تصغير فَعْلى :

الألف في فَعْلى تكون للتأنيث، وتكون للإلحاق، وقد وردت فَعْلى مصدرا، وصفة، وجمعا، واسم عين، فعند تصغير هذا البناء يراعى أمران:

الأول: نوع الألف (للتأنيث أو للإلحاق)، والثاني: نوع البناء (جمع أو غير جمع) ، وذلك على النحو الآتي :

١- إذا كانت فَعْلى غير جمع وألفها للتأنيث فتح ما بعد ياء التصغير، وثبتت الألف ، سواء أكانت فَعْلى اسم عين مثل سُلَيْمَى في سَلْمَى ، أم صفة مثل سُكَيْرَى في سَكْرى ، أم مصدرا مثل دُعَيًّا في دَعْوى، والأصل: دُعَيْوَى ، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء في كلمة والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا ، ثم أدغمت الياء في الياء .

٢- إذا كانت فَعْلى غير جمع وألفها للإلحاق ، وذلك لا يكون في المصدر ولا في الصفة ، بل يكون في الأسماء المنونة من فَعْلى ؛ فإنه يكسر ما بعد ياء التصغير ، ثم تقلب الألف ياء ، ولم يفتح ما قبل الألف هنا لأنه لا حاجة تدعو إلى الحفاظ عليها لكونها للإلحاق ، فليست علامة كألف التأنيث ، فنقول في تصغير أَرْطًى : أُرَيْطٍ ، بكسر ما بعد الياء، وقلب الألف ياء ، وإعلال الكلمة إعلال قاض ، بحذف الياء المنقلبة عن الألف في حال التنكير رفعا وجرا .

٣- ما سمع فيه لغتان : التنوين وتركه كعَلْقى فتصغيره عند من ينون بكسر ما بعد الياء وقلب الألف ياء لأنها للإلحاق ، فيقول : عُلَيْقٍ ، وتصغيره

عند من يترك التنوين بفتح ما بعد ياء التصغير وإبقاء الألف لأنها للتأنيث ، فيقول: عُلَيْقَى [(١)] .

٤- إذا كانت فَعْلى جمعا فلا تصغر على لفظها ؛ لأنها جمع كثرة، والتكثير المدلول عليه بالجمع ينافي التقليل الذي يدل عليه التصغير [(٢)] ، كما أن فَعْلى ليس لها بناء قلة فتصغر عليه ، فلا بد عند تصغيرها من ردها إلى المفرد ، ثم يجمع بعد التصغير جمع مذكر سالما إن كان مذكرا، وجمع مؤنث سالما إن كان مؤنثا، فنقول في تصغير: جَرْحى، وهَلْكى، وحَمْقى: جُرَيِّحون ، وهُوَيْلِكون ، وأُحَيْمِقون للمذكر، وجُرَيِّحات، وهُوَيْلِكات ، وحُمَيْقاوات للمؤنث .

وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة على لفظه إن كان له نظير في الآحاد [(٣)] ، فيجوز على مذهبهم تصغير جَرْحى على جُرَيْحَي ؛ لأن له نظيرا في الآحاد كسَلْمى وسَكْرى.

٥- وإذا صغرت فَعْلى تصغير ترخيم حذفت منها الألف لأنها زائدة ، مثل أُرَيْط في أَرْطى ، وتلحق تاء التأنيث ما كان مؤنثا مثل : سُلَيمة وسُكَيرة في : سَلْمى وسَكْرى .

ثالثا : تصغير فِعْلى :

الألف في فِعْلى تكون للتأنيث مثل: ذِكرْى، وتكون للإلحاق مثل: مِعْزى، وتستعمل فِعْلى مصدرا، وصفة، وجمعا، واسم عين، ولكل حكمه في التصغير، وذلك كما يلي:

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٩٠/٣ ، والتكملة ٥١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٦٧/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٥، وشرح الشافية للرضي ١٩٥/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٣٥٣/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٤/٣ ، وهمع الهوامع ٣٨٨/٣ ، وشرح الأسموني ٢٤٦/٤ .

١- إذا كانت فِعْلى اسم عين وألفها للتأنيث مثل شِعْرى ، أو مصدرا مثل ذِكْرى فإنه يفتح ما بعد ياء التصغير حفاظا على الألف ؛ لأنها للتأنيث ، فنقول : شُعَيْرَى ، وذُكَيْرَى .

٢- إذا كانت فِعْلى اسم عين وألفها للإلحاق مثل : مِعْزًى ؛ كسر ما بعد ياء التصغير ، وقلبت الألف ياء ، فنقول : مُعَيْزٍ .

٣- ما سمع فيه لغتان : التنوين وتركه ، مثل : ذِفْرى ، ودِفْلى ؛ فمن نون قال : ذُفَيْرٍ ودُفَيْلٍ بكسر ما بعد الياء وقلب الألف ياء لأنها للإلحاق ، ثم تعل الكلمة إعلال قاض ، ومن لم ينون قال : ذُفَيْرَى ودُفَيْلَى بفتح ما بعد الياء وبقاء الألف لأنها للتأنيث .

٤- إذا كانت فِعْلى صفة – ولا تكون عند سيبويه إلا بالتاء – فإنه يكسر ما بعد ياء التصغير ، وتقلب الألف ياء لأنها للإلحاق ، نقول في تصغير : عِزْهاة وسِعْلاة : عُزَيْهِية وسُعَيْلِية بكسر ما بعد الياء وقلب الألف ياء ، وعلى حكاية ثعلب : عِزْهًى نقول : عُزَيْهٍ بكسر ما بعد الياء وقلب الألف ياء لأنها للإلحاق ، ثم تعل الكلمة إعلال قاض .

٥- إذا كانت فِعْلى جمعا – وذلك في كلمتي حِجْلى وظِرْبى ، وهما جمعا كثرة – فإنهما يصغران على مفرديهما ؛ لأنه ليس لهما بناء قلة، فيردان إلى المفرد، ويصغران عليه، ثم يجمعان بالألف والتاء؛ لأنهما لغير العاقل، فنقول في تصغير حِجْلى : حُجَيْلات ، وفي تصغير ظِرْبى : ظُرَيْبَانات، ببقاء الألف لأن تصغير المفرد ظَرِبان بالألف على ظُرَيْبان لأنه لم يجمع على ظَرابين[(١)] . وأجاز أبو حيان

(١) ينظر تصغير ظربان على ظريبان في: الكتاب ٤٢٢/٣، والأصول في النحو ٤١/٣، والمقرب ٩٩/٢ ، وشرح الشافية ١٩٨/١ ، ٢٠١ .

تصغيره على ظُرَيْبِين لورود جمعه على ظرابين[(١)] ، فعلى هذا يجوز في ظِرْبى ظُرَيْبِينات . قال أبو حيان : ((فأما ظَرِبان فقيل في تصغيره : ظُرَيْبان لقولهم ظَرَابيّ ، وحكي في جمعه ظرابين ؛ فعلى هذا يجوز ظُرَيْبِين . قال ابن هشام الخضراوي : وينبغي لمن جمعه على ظَرابيّ أن يصغره على ظُرَيْبِين؛ لأن الياء بدل من النون.))[(٢)]

وعلى مذهب الكوفيين في جواز تصغير جمع الكثرة على لفظه يقال : حُجَيْلى وظُرَيْبى .

٦- وإذا صغرت فِعْلى تصغير ترخيم حذفت الألف لزيادتها ، فنقول : شُعَيْر في شِعْرى ، وعُزَيْه في عِزْهًى ، وتلحق التاء ما كان مؤنثا مثل سُعَيْلة في سِعْلاة .

ونخلص مما سبق بما يلي :

١- عند تصغير فُعْلى يفتح ما بعد ياء التصغير وتثبت الألف لأنها للتأنيث ، أما فَعْلى وفِعْلى فتثبت الألف فيهما عند التصغير إن كانت الألف للتأنيث ، وتقلب ياء إن كانت للإلحاق .

٢- ما كان جمعا من فَعْلى أو فِعْلى يرد إلى مفرده فيصغر عليه ، وأجاز الكوفيون تصغيره على لفظه.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر جمع ظربان على ظرابين في : المحكم ٢٠/١٠ ، وشرح الشافية ١٩٨/١ ، ٢٠١ ، ولسان العرب ٥٧١/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣٦٢/١ .

المبحث الخامس

النسب إلى فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى

الأبنية الثلاثة من الأسماء الرباعية المقصورة ساكنة الثاني ، وما كان كذلك يجوز في النسب إليه ثلاثة أوجه: حذف الألف ، وقلب الألف واوا ، وقلب الألف واوا مع زيادة ألف بين الواو وياء النسب ، والحذف أحسن إذا كانت الألف للتأنيث تشبيها لها بتاء التأنيث ، والقلب واوا أحسن إذا كانت الألف لغير التأنيث ، بأن كانت منقلبة عن أصل مثل : ملهى ، أو للإلحاق مثل أَرْطًى ؛ تشبيها للمنقلبة عن أصل بالأصلية في نحو عصا ، وإجراء للتي للإلحاق مجرى الأصلية ؛ لأنها ملحقة بالأصل ، ويجوز في الجميع القلب واوا مع زيادة ألف تشبيها للألف المقصورة بالألف الممدودة[(١)] .

وبناء على ما سبق فالأوجه الثلاثة جائزة في أبنية: فُعْلى، وفَعْلى، وفِعْلى، لكنها تختلف في الوجه الأحسن في كل منها، وذلك على النحو الآتي:

أولا : النسب إلى فُعْلى:

لما كانت الألف في فُعْلى للتأنيث فالأجود عند النسب إليها حذف الألف تشبيها لها بتاء التأنيث، فنقول في حُبْلى: حُبْليّ، ويجوز قلب الألف واوا، فنقول حبلويّ، تشبيها لها بالألف المنقلبة عن أصل في نحو ملهى ، يقال فيه: ملهويّ، ويجوز القلب واوا مع زيادة الألف، فنقول: حُبْلاويّ تشبيها لها بألف التأنيث الممدودة ، كقولهم في حمراء : حمراويّ.

ثانيا : النسب إلى فَعْلى:

الألف في فَعْلى تكون للتأنيث، وتكون للإلحاق ، وسمع في بعضها التنوين وتركه، وفَعْلى تكون جمعا، وغير جمع ، ولكل حكمه في النسب، وذلك كما يلي:

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩،١٥٠/٥ ، وشرح الشافية للرضي ٣٩/٢ ، ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٤١/٤ ، ١٩٤٢ ، وشرح الأشموني ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ .

١- إذا كانت فَعْلى غير جمع وألفها للتأنيث مثل : سَلْمى ، وسَكْرى فالأحسن فيها حذف الألف ، فنقول : سلميّ ، وسكريّ ، ويجوز فيها : قلب الألف واوا ، والقلب واوا مع زيادة ألف بين الواو والياء ، فنقول : سَلْمويّ، وسكْرويّ ، وسَلْماويّ ، وسَكْراويّ .

٢- إذا كانت فَعْلى غير جمع وألفها للإلحاق مثل : أَرْطًى ؛ فالأحسن فيها قلب الألف واوا ، فنقول أرطويّ ، ويجوز أيضا : الحذف ، والقلب واوا مع زيادة ألف بين الواو والياء ، فنقول ، أرطيّ وأرطاويّ .

٣- ما سمع فيه لغتان : التنوين وتركه مثل: علقى؛ فالأحسن عند من نون قلب الألف واوا؛ لأن الألف حينئذ للإلحاق، فيقول: علقويّ، ويجوز أيضا: علقيّ، وعلقاويّ . والأحسن عند من ترك التنوين حذف الألف؛ لأن الألف حينئذ للتأنيث، فيقول، علقيّ، ويجوز أيضا: علقويّ، وعلقاويّ .

٤- إذا كانت فَعْلى جمعا فحينئذ ألفها للتأنيث فقط مثل حَمْقى ، فإذا كانت جمعا غير مسمى به نسب إلى مفرده أحمق أو حمقاء ، فنقول أحمقيّ إذا كان حَمْقى لجماعة الذكور ، وحمقاويّ إذا كان حَمْقى لجماعة الإناث. وإذا سمي بهذا الجمع نسب إلى لفظه ، فنقول في حَمْقى علما حَمْقيّ بحذف الألف ، وهذا هو الأحسن لأنها للتأنيث ، ويجوز أيضا : حمقويّ وحمقاويّ . وقد أجاز الكوفيون النسب إلى لفظ الجمع سواء أكان علما أم لا، وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة[1] برأي الكوفيين ، خاصة عند خوف اللبس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى الجمع ، وهو أولى فرارا من اللبس ، وتوضيحا للمقصود.

(١) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد الثالث ص ٤ ، ١٣ ، ١٤ .

ثالثا : النسب إلى فِعْلى :

الألف في فِعْلى تكون للتأنيث ، وتكون للإلحاق ، وسمع في بعضها التنوين وتركه ، وتكون جمعا ، وغير جمع ، ولكل حكمه في النسب ، وذلك كما يلي :

١- إذا كانت فِعْلى غير جمع وألفها للتأنيث مثل شِعْرى ، فالأحسن فيها حذف الألف ، فنقول شِعريّ ، ويجوز فيها : القلب واوا ، والقلب مع زيادة الألف ، فنقول شِعْرويّ وشِعْراويّ .

٢- إذا كانت فِعْلى غير جمع وألفها للإلحاق مثل : مِعْزًى فالأحسن فيها القلب واوا ، فنقول مِعْزويّ ، ويجوز أيضا : الحذف ، والقلب واوا مع زيادة ألف ، فنقول : مِعْزيّ ، ومِعْزاويّ .

٣- ما سمع فيه لغتان : التنوين وتركه ، مثل : ذِفْرى ؛ فالأحسن عند من نون قلب الألف واوا؛ لأن الألف حينئذ للإلحاق، فيقول: ذِفرويّ، ويجوز أيضا : ذِفريّ ، وذِفراويّ . والأحسن عند من ترك التنوين الحذف؛ لأن الألف حينئذ للتأنيث، فيقول: ذِفريّ، ويجوز أيضا: ذِفرويّ ، وذِفراويّ.

٤- إذا كانت فِعْلى جمعا فحينئذ ألفها للتأنيث فقط، مثل: حِجْلى ، فإذا كانت جمعا غير مسمى به فإنه ينسب إلى مفرده حَجَل، فنقول: حَجَليّ . وإذا سمي بهذا الجمع نسب إلى لفظه ، فنقول في النسب إلى حِجْلى علما حِجْليّ بحذف الألف ، وهذا هو الأحسن لأنها للتأنيث، ويجوز أيضا: حِجْلويّ ، وحِجْلاويّ . ويجوز على مذهب الكوفيين النسب إلى لفظ الجمع سواء أكان علما أم لا. وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة[(١)] برأي الكوفيين – كما سبق في النسب إلى فَعْلى – خاصة عند خوف اللبس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى الجمع ، وهو أولى فرارا من اللبس ، وتوضيحا للمقصود .

(١) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد الثالث ص ٤ ، ١٣ ، ١٤ .

ونخلص مما سبق بما يلي :

١- الأحسن في النسب إلى فُعْلى حذف الألف لأنها للتأنيث ، والأحسن في النسب إلى كل من فَعْلى وفِعْلى يختلف باختلاف نوع الألف ، فإن كانت للتأنيث فالأحسن حذفها كما في فُعْلى، وإن كانت للإلحاق فالأحسن قلبها واوا .

٢- ما كان من فَعْلى وفِعْلى جمعا غير مسمى به فعند النسب إليه يرد إلى مفرده فينسب إليه ، وأجاز الكوفيون النسب إلى لفظ الجمع، وهو الراجح فرارا من اللبس بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع.

المبحث السادس

الإعلال في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى

أولا : الإعلال في فُعْلى

الإعلال في فُعْلى له صورتان :

الصورة الأولى: إعلال العين في فُعْلى بقلب الياء واوا :

إذا كانت عين فُعْلى ياء فإما أن تكون اسما ، أو صفة غير محضة ، أو صفة محضة، ولكل حكمه :

فإذا كانت فُعْلى اسما قلبت الياء واوا لخفة الاسم ، نحو : طُوبى مصدرا لطاب، أو اسما لشجرة فى الجنة.

وإذا كانت فُعْلى صفة غير محضة – وذلك فى فُعْلى مؤنث أفعل التفضيل – قلبت الياء واوا كالأسماء، وذلك نحو : الطُّوبى مؤنث الأطيب، والكُوسى مؤنث الأكيس ، والضُّوقى مؤنث الأضيق ، والأصل الطُّيْبى والكُيْسى والضُّيْقى ، قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها.

وإنما كانت هذه الصفة غير محضة لأنها تعامل معاملة الأسماء ؛ بدليل أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل كأطيب وأطايب ، كما أن الاسم يجمع على أفاعل كأرنب وأرانب[(١)] .

وإذا كانت فُعْلى صفة محضة – وهى التي لا تجري مجرى الأسماء – قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء . وسمع ذلك فى ثلاث كلمات : قسمة ضِيزى ، قال تعالى :﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[(٢)] ، ورجل كِيصى، ومشية حِيكى ، والأصل فى كل : ضُيْزى ، وكُيْصى ، وحُيْكى ؛ والدليل على ذلك أنه لا يوجد فى الصفات بناء فِعْلى بكسر الفاء ، إلا عِزْهَى في حكاية ثعلب ، لكن ورد فيه

(١) ينظر أوضح المسالك ٣٩٣/٤ ، ٣٩٤ .
(٢) سورة النجم الآية ٢٢ .

أيضا عزهاة ، وقد سبق أن سيبويه ذكر أن فِعْلى لا يكون صفة إلا بالتاء، مثل : عِزْهاة ، وسِعْلاة .

وإنما سلمت الياء من القلب فى فُعْلى إذا كانت صفة محضة لثقل الصفة، فناسبها الياء لخفتها ، وقلبت الياء واوا في الاسم لخفته ، فناسبه الواو، وكذلك قلبت الياء واوا في الصفة غير المحضة لجريانها مجرى الأسماء .

وقلب الياء واوا إذا كانت عينا لفُعْلى اسما أو صفة غير محضة، وتصحيحها إذا كانت فُعْلى صفة محضة هو مذهب الجمهور[(١)] .

وخالفهم ابن مالك في الصفة غير المحضة، فأجاز فيها القلب والتصحيح، فيقول، الضُّوقى والضِّيقى، والكُوسى والكِيسى، والطُّوبى والطِّيبى، قال ابن مالك: ((

وإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

أي فإن يكن الياء المضموم ما قبله عينا لفُعْلى وصفا جاز تبديل الضمة كسرة وتصحيح الياء ، وإبقاء الضمة وإبدال الياء واوا ، كقولهم في أنثى الأكيس والأضيق : الكِيسى والضِّيقى والكُوسى والضُّوقى.))[(٢)]

ويشهد لابن مالك السماع والقياس : أما السماع فقد روي عن العرب أن الضِّيقى لغة في الضُّوقى ، والكِيسى لغة في الكُوسى . قال الفارابي: ((والكِيسى لغة في الكُوسى ، الضِّيقى لغة في الضُّوقى.))[(٣)]

وأما القياس فلأن هذه الصفات ليست أسماء محضة فتستوجب القلب مثل طُوبى، وليست صفات محضة فتستوجب التصحيح مثل ضِيزى ، وإنما هي صفات جارية مجرى الأسماء ، فجاز فيها التصحيح مراعاة للوصفية ، وجاز

(١) ينظر أوضح المسالك ٣٩٣/٤ ، ٣٩٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢٠/٤.

(٣) معجم ديوان الأدب للفارابي ٣٧٩/٣ ، وينظر : إصلاح المنطق ١٠٦ ، والمخصص ٢١٠/٤ .

فيها القلب مراعاة لجريانها مجرى الأسماء ، ولعل لغة التصحيح ليست بشهرة لغة القلب؛ الأمر الذي جعل الجمهور يقولون بوجوب القلب فيها قياسا على اللغة المشهورة .

الصورة الثانية : إعلال اللام في فُعْلى بقلب الواو ياء :

إذا كانت لام فُعْلى واوا ففيها مذهبان :

المذهب الأول : تقلب الواو ياء في فُعْلى اسما لا صفة، نحو : الدُّنْيا، والقُصْيا، والعُلْيا، والأصل فيها: الدُّنْوى، والقُصْوى، والعُلْوى، وقعت الواو لاما لفُعْلى اسما فقلبت ياء. وهو مذهب سيبويه (١) ، والمبرد (٢) ، وابن السراج (٣) ، وابن يعيش (٤) ، وابن عصفور (٥) ، والرضي (٦) ، وهو مذهب الجمهور (٧) .

فإن كانت (فُعْلى) صفة صحت الواو فيها ولم تقلب ياء ، نحو : الحُلْوى مؤنث الأحلى، والغُزْوى مؤنث الأغزى .

وعلى هذا المذهب يكون تصحيح الواو في حُزوى شاذا لأنه اسم موضع، ومنه قول الشاعر:

أَدَارًا بِحُـزْوَى هِجْـتِ لِلْعَـيْنِ عَبْـرَةً فَمَـاءُ الْهَـوَى يَـرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْـرَقُ (٨)

---

(١) ينظر الكتاب ٣٨٩/٤ .

(٢) ينظر المقتضب ١٧١/١ .

(٣) ينظر الأصول في النحو ٢٥٧/٣ .

(٤) ينظر شرح المفصل ١١٢/١٠ .

(٥) ينظر الممتع الكبير في التصريف ٣٤٦.

(٦) ينظر شرح الشافية ١٧٨/٣ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٢/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٩٥/٦ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥١٢٦/١٠، والأشمونى ٤٣٨/٤.

(٨) البيت من بحر الطويل لذى الرمة فى ديوانه ١٧٨ ، والشاهد في قوله حُزْوَى ، حيث صحت الواو وهي لام لفُعْلى اسما ، وهذا التصحيح شاذ عند من خص قلب الواو ياء في هذا الموضع بالاسم ، وهو قياسي عند من خص هذا القلب بالصفة . ينظر:=

ويكون تصحيح الواو في القُصْوى شاذا أيضا ؛ لأنها على هذا المذهب اسم ، والقُصْوى بالواو لغة الحجازيين ، وصحت الواو فيها تنبيها على الأصل (١) .

والعلة في اختصاص الاسم بهذا الإعلال دون الصفة هي التخفيف مع قصد التفريق بين الاسم والصفة ، وإنما كان التفريق بينهما بتغيير الاسم لا الصفة لأمرين :

الأول : ليكون هناك نوع من التكافؤ والتعادل بين الاسم في فُعْلى والاسم في فَعْلى ، فكما كان التغيير في فَعْلى اسما مثل التقوى ، فكذلك يكون التغير في فُعْلى اسما (٢) .

الثاني : أن الاسم أسبق من الصفة ، فغير الاسم تخفيفا ، ثم لما جيء إلى الصفة تركت بلا تغيير قصدا للفرق بينها وبين الاسم (٣) .

وقد لاحظ أصحاب هذا القول أنه قد يعترض على مذهبهم بأن الأمثلة التي استشهدوا بها على القلب –كالدنيا ، والعليا ، والقصيا – إنما هي صفات لا أسماء ، فأجابوا عن ذلك بأنها وإن كانت في الأصل صفات إلا أنها جرت مجرى الأسماء ؛ لكثرة استعمالها مجردة من الموصوفين ، ولكونها لا تستعمل صفات إلا بالألف واللام ، فلا يقال : دار دنيا ، ولا منزلة عليا ، فلما لزمت حالة واحدة كانت كلا صفة (٤) .

=الكتاب ٢/ ١٩٩ ، والمقتضب ٢٠٣/٤ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١٧١٤/٤ ، ٢١٠٥ ، والأشمونى ٤٣٧/٤ .

(١) الممتع ٣٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٨٩/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/١٠ ، والممتع ٣٤٧ .

(٣) ينظر شرح الشافية ١٧٨/٣ .

(٤) ينظر : الممتع ٣٤٦ ، ومجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ٣٥٠ .

المذهب الثاني : أن الواو تقلب ياء في فُعْلى صفة لا اسما ، سواء أكانت الصفة محضة كما في قوله تعالى :﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ (١) ، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا﴾ (٢) وقولنا : للمتقين الدرجة العليا، أم كانت جارية مجرى الأسماء مثل الدنيا، المراد بها هذه الدار.

وهو مذهب الفراء (٣) ، وابن السكيت (٤) ، والفارسي (٥) ، وابن مالك (٦) ، وبهاء الدين بن النحاس (٧) ، وأبي حيان (٨) ، وابن هشام (٩) .

فإن كانت فُعْلى اسما صحت الواو ، فعلى هذا المذهب يكون تصحيح الواو في حُزْوى اسم موضع قياسيا لا شاذا ، ويكون تصحيح الواو في الحُلوى صفة لمؤنث الأحلى شاذا ، وبنو تميم يقولون القُصْيا بالياء على القياس ، أما الحجازيون فيقولون القُصْوى بالواو على الأصل .

قال ابن مالك :((وأما قول الحجازيين القُصْوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا ، نبه به على الأصل كما في : استحْوَذ ، والقَوَد .)) (١٠)

---

(١) سورة الصافات من الآية ٦ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ٤٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٩٢/١ ، وتوضيح المقاصد ١٥٩٥/٦ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥١٢٧/١٠ ، ٥١٢٨ ، والأشمونى ٤٣٨/٤

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٩٢/١ ، وتوضيح المقاصد ١٥٩٥/٦ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥١٢٧/١٠ ، ٥١٢٨، والأشمونى ٤٣٨/٤

(٥) ينظر التكملة ٦٠٨ .

(٦) ينظر : التسهيل ٣٠٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ١٢٧.

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٩٢/١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥١٢٩/١٠ .

(٨) ينظر ارتشاف الضرب ٢٩٢/١ .

(٩) ينظر أوضح المسالك ٣٨٨/٤.

(١٠) إيجاز التعريف في علم التصريف ١٢٧ .

ووافق القرآن الكريم لغة الحجازيين في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ (١) .

والدليل على أن هذا القلب مخصوص بالصفة لا بالاسم بينه ابن مالك بقوله – فيما نقل عنه –: ((النحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة، أو بالدنيا ، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حُزْوى شاذ كتصحيح حيْوَة ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لقول أئمة اللغة ، حكى الأزهري (٢) عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النعوت مثل : الدنيا ، والعليا فإنه بالياء ، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصْوى ، وبنو تميم قالوا القُصْيا .)) (٣)

وقال أبو حيان:((وأما قول ابن الحاجب : الغُزْوى صفة تأنيث الأغزى؛ فتمثيل من عنده لا نقل.)) (٤)

وأرى أن الراجح ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه ، وهو أن الواو تقلب ياء في الصفة ، وتصح في الاسم ؛ لأن الصفة أثقل من الاسم ، فيناسبها الياء ؛ لأنها أخف من الواو .

أما التعليل لاختصاص الاسم بهذا القلب دون الصفة بالتكافؤ بين فُعْلى وفَعْلى فيجاب عنه بأن التكافؤ بين الصيغتين يمكن تحقيقه بإجراء القلب في الصفة من الصيغتين كما يتحقق بإجراء القلب في الاسم منهما ، فليس أحدهما – أعني الاسم والصفة في فُعلى وفِعلى – أولى بالقلب من الآخر طلبا

(١) سورة الأنفال من الآية ٤٢ .
(٢) ينظر حكاية الأزهري في تهذيب اللغة ١٧٥/٩ .
(٣) ينظر هذا النص في : توضيح المقاصد١٥٩٥/٦، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥١٢٧/١٠، ٥١٢٨ ، والأشمونى ٤٣٨/٤.
(٤) ارتشاف الضرب ٢٩٢/١ .

للتكافؤ، وإنما الأولى بالقلب أحوجهما إلى التغيير طلبا للخفة، فالصفة في فُعْلى هي الأولى بالتغيير بقلب الواو ياء ؛ لأنها أثقل من الاسم، فهي في حاجة إلى خفة الياء ، أما فَعْلى فالاسم فيها هو الأولى فيها بالتغيير بقلب الياء واوا ؛ لأنه أخف من الصفة ، فكان أحمل للواو الثقيلة .

وأما القول بقصد التفريق بين الاسم والصفة في فُعْلى فيجاب عنه أيضا بأن التفريق يحدث بإجراء القلب في فُعْلى صفة كما أنه يتحقق بالقلب في فُعْلى اسما ، فليس أحدهما أولى من الآخر بهذا القلب طلبا للفرق ، وإنما الأولى منهما بالقلب أثقلهما وأشدهما طلبا للخفة ، وهو الصفة لأنها أثقل من الاسم .

وقد أكد الرضي – وهو من أصحاب المذهب الأول – على ذلك بقوله: ((والأصل في قلب ياء فَعْلى بالفتح ، وواو فُعْلى بالضم؛ إنما كان طلب الاعتدال ، لا الفرق بين الوصف والاسم ؛ ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما في فَعْلى الواوي المفتوح فاؤه ، وفُعْلى اليائي المضموم فاؤه ؟ لما كان الاعتدال فيهما حاصلا .))[1]

ثانيا : الإعلال في لام فَعْلى بقلب الياء واوا :

تقلب الياء واوا إذا كانت لاما لفَعْلى اسما لا صفة ، نحو: تَقْوى وشَرْوى، والأصل : تَقْيا وشَرْيا . وشذ التصحيح في نحو سَعْيا، وهو اسم مكان، وطَغْيا، وهو ولد البقرة الوحشية .

فإذا كانت فَعْلى صفة صحت الياء ، نحو : صَدْيا ، وخَزْيا .

والعلة في قلب الياء فى الاسم وتصحيحها في الصفة أن الصفة أثقل من الاسم ، فناسبها الياء الخفيفة، أما الاسم فلخفته ناسبته الواو الثقيلة .

قال ابن عصفور : ((وقلبوا الياء واوا في الاسم دون الصفة ؛ لأن الاسم أخف من الصفة ؛ لأن الصفة تشبه الفعل ، والواو أثقل من الياء ، فلما عزموا

(١) شرح الشافية ١٧٩/٣.

على إبدال الياء واوا جعلوا ذلك فى الاسم لخفته ، فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل .))[1]

ثالثا : الإعلال في فِعْلى :

القياس في فِعْلى تصحيح اللام إذا كانت واوا أو ياء ، في اسم أو صفة .

قال الرضي:((وأما فِعْلى بكسر الفاء من الناقص فلا تقلب واواه ياء ، ولا ياؤه واوا ، سواء كان اسما أو صفة ؛ لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة ، ولا في خفة الفتحة ، بل هي تتوسط بينهما ، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو .))[2]

هذا هو الحكم القياسي ، لكن لم تسمع أمثلة لفِعْلى لامها واو أو ياء .

قال الرضي :((وأما أمثلة فِعْلى الواوي بكسر الفاء اسما وصفة ، واليائي كذلك فعزيزة .))

وإذا كانت عين فِعْلى واوا قلبت ياء لسكونها إثر كسر مثل السَّيمى ، وأصلها السِّوْمى من سام يسوم.

ونخلص مما سبق بأن الإعلال قد ورد في فُعْلى على صورتين : قلب العين واوا ، وقلب اللام ياء ،أما فَعْلى فورد الإعلال فيها فقط في قلب اللام واوا ، وأما فِعْلى فلم تسمع لامها واوا أو ياء ، وورد الإعلال في عينها بقلبها ياء ، كما في السِّيمى .

❁❁❁❁❁

(١) الممتع ٣٤٥ .

(٢) شرح الشافية ١٧٩/٣.

خاتمة

الحمد لله على نعمائه ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه ، وبعد :

فبعد هذه الدراسة التصريفية المقارنة لأبنية فُعْلى وفَعْلى وفِعْلى يطيب لي أن أختمها ببيان أبرز نتائج البحث ، وهي كما يلي :

١- اتفقت الأبنية الثلاثة: فُعْلى، وفَعْلى، وفِعْلى في الاستعمال مصدرا، وصفة، واسم عين، أما في الاستعمال جمعا فكان ثمة خلاف، فاستعمل كل من: فَعْلى وفِعْلى جمعا، بخلاف فُعْلى، فلم ترد جمعا.

٢- الألف في فُعْلى خاصة بالتأنيث ، ولا تخرج عنه إلا شذوذا ، أما الألف في فَعْلى وفِعْلى فتدور بين التأنيث والإلحاق ، ومواضع التأنيث في كل منهما أكثر من مواضع الإلحاق .

٣- لا خلاف بين الأبنية الثلاثة في حالتي التثنية وجمع المؤنث السالم، حيث تقلب الألف ياء لكونها رابعة .

٤- لا يجمع من فُعْلى جمع مذكر سالما إلا ما سمع علما لمذكر عاقل، أو جعل علما لمذكر عاقل ، أما فَعْلى فلا يجمع منها جمع مذكر سالما إلا ما جعل علما لمذكر عاقل . وأما فِعْلى فيجمع منها جمع مذكر سالما ثلاثة أنواع : ما كان علما لمذكر عاقل ، ما جعل علما لمذكر عاقل ، ما كان صفة لمذكر عاقل بغير التاء .

٥- تشاركت الأبنية الثلاثة في جمع التكسير على فَعَالَى وفَعالٍ، وتشاركت فُعْلى وفَعْلى في الجمع على فِعال وفُعال ، وانفردت فُعْلى بالجمع على فُعَل، وانفردت فَعْلى بالجمع على فُعالَى ، وانفردت فِعْلى بالجمع على فِعَل .

٦- عند تصغير فُعْلى يفتح ما بعد ياء التصغير وتثبت الألف لأنها للتأنيث ، أما فَعْلى وفِعْلى فتثبت الألف فيهما عند التصغير إن كانت الألف للتأنيث ، وتقلب ياء إن كانت للإلحاق .

٧- ما كان جمعا من فَعْلى أو فِعْلى يرد إلى مفرده فيصغر عليه، وأجاز الكوفيون تصغيره على لفظه.

٨- الأحسن في النسب إلى فُعْلى حذف الألف لأنها للتأنيث ، والأحسن في النسب إلى كل من فَعْلى وفِعْلى يختلف باختلاف نوع الألف، فإن كانت للتأنيث فالأحسن حذفها كما في فُعْلى، وإن كانت للإلحاق فالأحسن قلبها واوا .

٩- ما كان من فَعْلى وفِعْلى جمعا غير مسمى به فعند النسب إليه يرد إلى مفرده فينسب إليه ، وأجاز الكوفيون النسب إلى لفظ الجمع، وهو الراجح فرارا من اللبس بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع.

١٠- ورد الإعلال في فُعْلى على صورتين : قلب العين واوا ، وقلب اللام ياء، أما فَعْلى فورد الإعلال فيها فقط في قلب اللام واوا ، وأما فِعْلى فلم تسمع لامها واوا أو ياء، وورد الإعلال في عينها بقلبها ياء، كما في السِّيمى.

١١- الراجح في عين فُعْلى اليائية إذا كانت صفة غير محضة جواز القلب والتصحيح كما هو مذهب ابن مالك؛ لتأييده بالسماع والقياس.

١٢- الراجح في إعلال لام فُعْلى بقلبها ياء اختصاص هذا القلب بالصفة لا الاسم كما هو مذهب ابن مالك لقوة أدلته .

١٣- يوصي الباحث بالتوسع في دراسة الأبنية المتشابهة وزنا وتركيبا دراسة مقارنة، تجمع أحكامها، وتبرز أوجه الشبه والخلاف بينها، لما فيها من تيسير وتسهيل على الدارسين والباحثين.

ثبت المراجع

١- القرآن الكريم.
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي . تحقيق د. رجب عثمان محمد . مراجعة د.رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٣- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق د. عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤- إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت . تحيق محمد مرعب . دار إحياء التراث العربي . الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد . المكتبةالعصرية . صيدا . بيروت .
٦- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك . تحقيق محمد عثمان . مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
٧- البحر المحيط لأبي حيان . تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٨- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن مرتضى الزبيدى . دار الهداية .
٩- التبيان في تصريف الأسماء للشيخ أحمد حسن كحيل . مطبعة السعادة بمصر . الطبعة الرابعة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
١٠- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسى تحقيق أ.د. حسن هنداوى . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى . ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دار الكتاب العربي١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
١٢- التكملة لأبي علي الفارسي . تحقيق د. كاظم بحر مرجان . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
١٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق مجموعة من الأساتذة . دار السلام.الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٤- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري . تحقيق محمد عوض مرعب . دار إحياء التراث العربي . بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠١م .
١٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم . تحقيق د: عبد الرحمن على بن سليمان. دار الفكر العربي. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٦- جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد . تحيق رمزي منير البعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
١٧- حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق طه عبد الرءوف سعد . المكتبة التوفيقية . مصر .
١٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون .الخانجي بالقاهرة . الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١٩- الخصائص لابن جني. تحقيق محمد على النجار. عالم الكتب. بيروت.
٢٠- ديوان ذي الرمة . تحقيق عبد الرحمن المصطاوي . دار المعرفة. بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢١- ديوان العجاج . تحقيق د.عبد الحفيظ السطلي . مكتبة أطلس دمشق.
٢٢- ديوان الكميت . جمع وتحقيق د. محمد نبيل طريفي . دار صادر بيروت . الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٢٣- السبعة في القراءات لابن مجاهد . تحقيق د. شوقي ضيف . دار المعارف. مصر . الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .
٢٤- سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق د . حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى.
٢٥- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي . مكتبة الرشد. الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
٢٦- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي . تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم . دار الجيل. بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٢٧- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى . تحقيق طه عبد الرءوف سعد. المكتبة التوفيقية . مصر .
٢٨- شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د.محمد بدوى المختون . هجر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٢٩- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . تحقيق محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٣٠- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور . تحقيق د : صاحب أبو جناح .
٣١- شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الإستراباذي مع شرح شواهده للبغدادى . تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية بيروت . ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣٢- شرح شواهد الشافية للبغدادى (مطبوع مع شرح الشافية للرضي). تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٣- شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الإستراباذي. تحقيق د : يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاريونس ببنغازي . الطبعة الثانية ١٩٩٦م .
٣٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
٣٥- شرح المفصل لابن يعيش . تم تصحيحه والتعليق عليه بمعرفة مشيخة الأزهر. إدارة الطباعة المنيرية .
٣٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيلي. تحقيق: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي. الفيصلية. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
٣٧- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى. تحقيق د. مهدى المخزومى، د. إبراهيم السامرائى . دار ومكتبة الهلال .
٣٨- كتاب سيبويه . تحقيق عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٣٩- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبرى . تحقيق عبد الإله نبهان . دار الفكر . دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤٠- لسان العرب لابن منظور. دار صادر . بيروت . الطبعة الأولى.
٤١- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج . تحقيق هدى محمد قراعة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . لجنة إحياء التراث. مصر. الطبعة الأولى ١٣٦١هـ - ١٩٧١م .
٤٢- مجالس العلماء لأبى القاسم الزجاجي. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٤٣- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . العدد الثالث . المطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة ١٩٣٧م.

٤٤- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط (كتاب يحتوي على شافية ابن الحاجب وخمسة شروح لها) تحقيق محمد عبد السلام شاهين . دار الكتب العلمية بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م .
٤٥- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده . تحقيق د: عبدالحميد هنداوى . دار الكتب العلمية . بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٤٦- المخصص لابن سيده . تحقيق إبراهيم جفال . دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل .تحقيق وتعليق د: محمد كامل بركات . جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٤٨- المصباح المنير لأحمد بن محمد بن على الفيومى . المكتبة العلمية . بيروت .
٤٩- معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي . دار صادر . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
٥٠- معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي . تحقيق د. أحمد مختار جمعة . مؤسسة دار الشعب بالقاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٥١- معجم ما استعجم لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي . تحقيق مصطفى السقا . عالم الكتب. بيروت . الطبعة الثالثة .
٥٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٥٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بالشواهد الكبرى لبدر الدين العيني . تحقيق أد. علي محمد فاخر وآخرين . دار السلام . القاهرة . الطبعة الأولى .١٤٣١هـ- ٢٠١٠م .
٥٤- المقتصد فى شرح التكملة لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق د: أحمد بن

عبد الله بن إبراهيم الدويش . سلسلة الرسائل الجامعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٥٥- المقتضب لأبى العباس المبرد . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . الطبعة الثانية ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٥٦- المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

٥٧- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور . مكتبة لبنان . الطبعة الأولى ١٩٩٦ .

٥٨- المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني. تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين. وزارة المعارف العمومية. إدارة إحياء التراث القديم. الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .

٥٩- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى . تحقيق د. عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . مصر .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة .	١٠٧٤
المبحث الأول : أنواع : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .	١٠٧٦
المبحث الثاني : الغرض من زيادة الألف في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .	١٠٨١
المبحث الثالث : التثنية والجمع في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .	١٠٩٠
المبحث الرابع : التصغير في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .	١٠٩٨
المبحث الخامس : النسب إلى : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .	١١٠٣
المبحث السادس : الإعلال في : فُعْلى ، وفَعْلى ، وفِعْلى .	١١٠٧
الخاتمة .	١١١٥
ثبت المراجع.	١١١٧
فهرس الموضوعات .	١١٢٣